الأمانة العامة

كلمة معالي السفيرة د. هيفاء أبو غزالة

الأمين العام المساعد- رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية

جامعة الدول العربية

في

إحتفالية إطلاق تقرير حالة سكان العالم 2020

"ضد إرادتي ، تحدي الممارسات التي تضرُّ بالنساء والفتيات وتُقوِّض المساواة"

الأمانة العامة

مؤتمر صحفي بخاصية الفيديو كونفرانس

8 يوليو 2020

سعادة الدكتور لؤي شبانة المدير الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان

السيدات والسادة

السيدات والسادة الاعلاميين

الحضور الكريم،

يسعدني أن أشارك في هذا الحفل الإقليمي لإطلاق تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان حول حالة سكان العالم للعام 2020.

إن إصدار هذا التقرير في هذه المرحلة الدقيقة والاستثنائية التي يمر بها العالم بسبب جائحة كوفيد 19وتبعاتها على المجتمع وخاصة المرأة والفتاة والطفل، وما يتناوله في محاوره حول المواضيع الحساسة والمؤثرة في حياة المرأة انما يؤكد على أهميتها وضرورة العمل مع الدول لمعالجتها

الأمانة العامة

كأولوية أساسية لتحقيق التنمية

اود بداية أن أشكر معدي هذا التقرير القيم والتحليل العلمي والمؤشرات والقرائن العلمية التي تضمنها والتي تتناول مختلف الابعاد التي تتخذها الممارسات الضارة التي تمارس ضد النساء والفتيات والأطفال وتتمثل في التمييز ضد المرأة واستمرار المواقف التي تُبقي القوالب النمطية السلبية بين الجنسين، وكذلك العنف القائم على النوع الاجتماعي، والذي يشكل انتهاكًا خطيرًا لحقوق الإنسان, مع الإشارة ان هذا التقرير يتضمن

عدد من النقاط الخلافية في العديد من دول العالم ومنطقتنا العربية,

لقد ارتكز التقرير على اتفاقيتين أساسيتين أجمعت معظم الدول العربية التصديق عليهما، وهما اتفاقية الغاء جميع اشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل، وتميز باعتمادها مقاربة كلية لمعالجة هذه القضايا، مبينا تفاعل السلوكيات النفسية والصحية والاجتماعية مع مختلف عناصر التنمية.

هذا وقد وردت الممارسات الضارة التي شكلت هوية هذا التقرير في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان وفي اعلان القاهرة للسكان والتنمية 2013.

وبالرغم من وجود اتفاق عالمي قائم بشأن وضع حدّ لهذه الممارسات وإنهائها بحلول عام 2030 كهدف رئيسيّ من أهداف التنمية المستدامة؛ وتراجع ملحوظ في معدلات هذه الممارسات وبالأخص في البلدان التي تنتشر فيها انتشارا كبيرا، الا ان تزايد السكان والازمة الحالية المرتبطة بجائحة كورونا وما سوف يترتب عليها من تأخير في تنفيذ البرامج الخاصة

الأمانة العامة

سيجعل عدد أكبر من النساء والفتيات يتحملن أكثر من أي وقت مضى أضرار هذه الممارسات في العقود المقبلة.

وتتخذ الممارسات الضارة أشكالاً عديدة ومتباينة، وتنتشرُ على نطاقٍ واسع في البُلدان النامية والمُتقدِّمة على حد سواء. اما القاسم المشترك بين كل تلك الممارسات الضارة هو أنها انتهاكات لحقوق الإنسان وجميعها تتمحور حول عدم المساواة بالنسبة للمرأة والطفل على أساس الجنس والنوع الاجتماعي وتقوم على افتراض مفاده أنَّ حقوق ورفاه المرأة أو الفتاة أقل من حقوق الرجال والفتيان. إن حماية النساء والفتيات من العنف والممارسات الضارة ليست ضرورة أخلاقية وحقوقية فحسب، بل هى أيضاً شرط لا غنى عنه لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي للدول.

لذلك فإنه من الضروري حشد الجهود للعمل على وضع حد لهذه الممارسات الضارة على النطاق الوطني والاقليمي حتى تتمكن الحكومات من تمكين النساء والفتيات وتحقيق وأهداف التنمية المستدامة

السيدات والسادة

تسعى جامعة الدول العربية جاهدة لتعزيز جهود الدول الاصلاحية وذلك من خلال اعتماد اجراءات جريئة وحاسمة تستجيب لحاجيات وتطلعات مجتمعاتها والمتمثلة في تعزيز حقوق النساء والأطفال. كما تولي الأمانة العامة اهتماما خاصاً لهذه المسألة وتعمل عليها على عدة مستويات. واستجابة للظروف الاستثنائية التي نمر بها نظمت الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاجتماعية/ إدارة المرأة والأسرة والطفولة) الاجتماع الوزاري

الأمانة العامة

الاستثنائي عبر المنصة الرقمية لبحث "آثار فيروس كوفيد-19 على النساء والفتيات" برئاسة المملكة العربية السعودية- بتاريخ 17 يونيو 2020 بمشاركة تسعة عشر دولة عربية، و المدراء الإقليميين للمنظمات الأممية المعنية.

وقد صدر عن الاجتماع عدد من التوصيات الهامة للحد من التأثيرات السلبية للجائحة على كافة المجالات التي تخص المرأة ، وأيضاً تم حث الدول الأعضاء على تأييد مشروع القرار المعنون "الاستجابة السريعة لاحتياجات المرأة والفتاة في ظل إجراءات مكافحة فيروس كورونا المستجد" الذى تقدمت به كل من جمهورية مصر العربية، والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، والمملكة العربية السعودية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، والذى لا يزال قيد التفاوض، وتوجيه الشكر للدول العربية التي انضمت لقائمة رعاة مشروع القرار وحث بقية الدول الأعضاء على الانضمام.

بالإضافة إلى ذلك فإن الأمانة العامة تسعى الى وضع استراتيجيات تعزز حقوق المرأة وتسعى الى ازالة كافة اشكال التمييز ضدها ،حيث تعمل الامانة العامة حاليا على إعداد "التقرير العربي: أربعون عاماً على اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة" لترصد جهود الدول بمناسبة مرور 40 عام عليها,

بالإضافة الى تنظيم فاعلية ضمن إطار حملة ال16 يوم لمناهضة العنف ضد النساء والفتيات سنويا بالتعاون مع صندوق الامم المتحدة للسكان وهيئة

الأمانة العامة

الامم المتحدة للمرأة وغيرها من المنظمات الدولية، وكذلك أنشاء لجنة الطوارئ لحماية النساء اثناء النزاعات المسلحة بالمنطقة العربية. كذلك تقوم بإعداد استراتيجية الشبكة العربية للنساء وسيطات السلام .

وسوف يتم قريبا إطلاق الاستراتيجية العربية للوقاية والاستجابة لمناهضة كافة اشكال العنف في وضع اللجوء والنزوح وخاصة العنف الجنسي ضد النساء والفتيات

وتنفيذا لمصفوفة التعاون بين الامانة العامة والامم المتحدة , قامت الأمانة العامة بإعداد التقرير الإقليمي حول الجهود المحرزة في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد 25 عام في المنطقة العربية وهي المراجعة الإقليمية الخامسة التي تقوم بها الأمانة العامة في هذا الصدد.

كما أود التأكيد أن جامعة الدول العربية من خلال الية عملها المتمثلة بمجلس وزراء الصحة العرب تحرص على تحسين صحة المواطن العربي بصفة عامة والمرأة بصفة خاصة من خلال تعزيز وتطوير النظم الصحية .وقد اصدر مجلس وزراء الصحة العرب اعلان القاهرة لصحة المرأة العربية عام 2017 كما اعتمد المجلس الاستراتيجية العربية لصحة الامهات والاطفال والمراهقات2030/2019 التي اعدها قطاع الشؤون الاجتماعية -ادارة الصحة والمساعدات الانسانية- بالتعاون والتنسيق مع صندوق الامم المتحدة للسكان للدول العربية

ولا شك ان هنالك عدة دول في المنطقة العربية معنية هنا اكثر من غيرها وخاصة في موضوع ختان الاناث وقد قامت بوضع اوتعديل قوانين

لهذا الجرم. حيث تتراوح عقوبة تجريم ختان الاناث في الدول العربية بين عقوبة لا تقل عن ثلاث سنوات في مصر ولا تزيد عنها في عمان وموريتانيا وتصل الى 25 سنة في الجزائر وبالسجن المشدد في مصر لو أدت الى عاهة مستديمة او وفاة.

الأخوة والأخوات

لكي يتم التقدم والوصول الى كل فتاة وامرأة، يقع على عاتق الدول التزامها بجمع البيانات المتعلقة بحوادث الممارسات الضارة ومدى شيوعها، فضلا عن تحديثها ونشرها؛ وبسن "القوانين والأنظمة المناسبة" وتطبيقها بمشاركة المجتمعات المتأثرة؛ وبتنفيذ جهود الوقاية لإرساء الأعراف الاجتماعية والثقافية القائمة على الحقوق، وبتمكين المرأة والمجتمعات من خلال التعليم والفرص الاقتصادية؛ وبزيادة الوعي وإظهار الالتزام؛ وبالتحقق من تنفيذ تدابير الوقاية وتقديم خدمات الاستجابة للنساء والفتيات الأكثر عرضة للممارسات الضارة.

ختاما، اسمحوا لي أن احيي الشراكة المتواصلة والمتعززة بين جامعة الدول العربية وصندوق الامم المتحدة للسكان التي كان لها الاثر القيم والواقع الايجابي على العمل العربي المشترك الاجتماعي والسكاني التنموي وأتقدم بالشكر والتقدير للدكتور لؤي شبانه المدير الاقليمي على جهوده المتصلة على المستوى الاقليمي , آملة أن يستمر هذا التعاون وان تتوسع آفاقه .